

الجمعية المصرية للدراسات التاريخية

ندوة سبعون عاما على ثورة 1919

مارس 1989

زعامة ثورة 1919 - رؤية تحليلية

د. رءوف عباس حامد، أستاذ التاريخ الحديث، آداب القاهرة

"الزعامة السياسية" لا تنشأ من فراغ، وإنما تأتي نتاجاً لمجتمع بعينه وإفرازا لمعطيته، فهي ظاهرة تتفاعل فيها الأبعاد الاجتماعية والثقافية والسياسية والتاريخية مع بعضها البعض لتخرج الزعامة السياسية فتبدو هذه الظاهرة وكأنها محصلة تلك الأبعاد جميعاً.

ولا تكتمل صورة الزعامة السياسية إلا إذا كانت ذات رؤية أو أيديولوجية خاصة تحدد معالم الطريق الذى تقود عليه مجتمعا، وتحدد الهدف الذى تنشده لمجتمعها، فبدون هذه الرؤية الشاملة أو الأيديولوجية الخاصة تفقد الزعامة أهم عناصر التكامل فيها.

وقد تكون الزعامة فردية تتجسد فى شخص واحد يبرز فى مجتمعه فى إحدى مراحلها التاريخية من خلال أزمة معينة يمر بها ذلك المجتمع، ويرى فى شخص الزعيم الفرد القدرة على قيادة المجتمع فى تلك الظروف الصعبة لإجتياز تلك الأزمة، وقد تكون الزعامة السياسية زعامة نخبة أو صفة إجتماعية ترى أن لها من إتساع المصالح الإقتصادية الإجتماعية – أساسا- ما يدعوها للتصدى لتحديد إختيارات مجتمعا ضمانا لمصالحها. ومن ثم تملك زمام المبادرة لتوجه العمل السياسى وجهة تخدم تلك المصالح التى ترى فيها مصلحة المجتمع كله.

وزعامة ثورة 1919 تنتمى إلى النوع الثانى من الزعامات السياسية، فهي زعامة نخبة أو صفة إجتماعية، تمثلت فى البورجوازية المصرية، تلك الطبقة الإجتماعية التى كانت –عندئذ- حديثة عهد بالتكوين، وإنفردت بخصائص مميزة، فكانت زراعية بالأساس إستندت فى أصولها إلى تطور الملكية الفردية للأرض الزراعية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وجاء تكوينها فى إطار تبعية الإقتصاد المصرى للقوة العالمية الخاضعة لسيطرة الإمبريالية، وإقترنت هذه التبعية بالهيمنة المالية على إقتصاد مصر من خلال ديون الدولة ثم مؤسسات الرقابة المالية والحماية القانونية من خلال المحاكم المختلطة إلى غير ذلك من إجراءات، أحكمتها روابط التبعية وحسمت دور مصر الإقتصادى كوحدة إنتاجية متخصصة فى إنتاج مواد أولية فى ظلها القطن – ضمن إطار نظام عالمى لتقسيم العمل، ولما كانت البورجوازية المصرية الناشئة تتكون من كبار ملاك الأراضى الزراعية (أى كبار منتجى القطن)، فقد انعكس واقع التبعية الإقتصادية على حركتهم السياسية وعلى تحديد خياراتهم السياسية أيضا.

كذلك نتج عن إدخال التعليم الحديث فى القرن التاسع عشر بهدف توفير الكوادر اللازمة لشغل وظائف الإدارة الحديثة، أن نشأت شريحة إجتماعية جاءت من أصول ريفية متواضعة (حيث كان التعليم مجانيا) لتلتصق بالبورجوازية الناشئة، وتقترب منها، ثم تندمج فيها عن طريق إمتلاك الأراضى الزراعية، والمصاهرة، وغير ذلك من الروابط الإجتماعية حتى أصبحت هذه الشريحة تمثل الأقلية المتعلمة (ولا أقول المثقفة) من البورجوازية المصرية، جاءت ثقافتها مزيجا من الثقافة الإسلامية التقليدية والثقافة الغربية الحديثة.

هذه النخبة الإجتماعية التى نشأت فى إطار التبعية لم ينضج وعيها الإجتماعى والسياسى إلا عندما إشتد وقع التدخل الأجنبى لاستكمال الهيمنة على مصر بإخضاعها سياسيا فى أواخر سبعينات القرن الماضى، وكان لجوء الخديو إسماعيل إلى هذه النخبة يحتمى بها ويشجعها على التعبير عن معارضتها للسيطرة الأجنبية إعترافا بما أصبح لها من وزن، وبما لها من مصالح تتناقض مع مصالح رأس المال الأجنبى. وعندما فقدت تلك النخبة تأييد السلطة السيادة ممثلة فى الخديو (بعد عزله)، إلتصقت لنفسها سندا بالتحالف مع العسكريين الذين كانوا ينتمون إليها، وصاغت مشروعا وطنيا للإستقلال الإقتصادى والإصلاح الإدارى فى إطار معطيات تلك الأيام، بل ودخلت فى صدام مسلح مع الإنجليز دفاعا عن مشروعها الوطنى، حاشدة الجماهير وراءها، غير أنها منيت بهزيمة منكرة وتم إحتلال مصر عام 1882، لتتدعم بذلك سيطرة رأس المال الأجنبى على الإقتصاد المصرى، ويتم تكريس التبعية.

وهنا إرتفع نداء المصالح الذاتية ليغضى على المشروع الوطنى، فتصلت البورجوازية المصرية من تهمة مقاومة السيطرة العسكرية الأجنبية، وأصفتها بالعسكريين، وأهالت التراب عليهم، وحملتهم مسئولية ما حدث. وظل هذا خطأ ثابتا فى الأدبيات السياسية عند زعامات هذه النخبة من أمثال مصطفى كامل ومحمد فريد، والمعبرين عنهم فكريا من أمثال الشيخ محمد عبده وأحمد لطفى السيد.

وأصبح هناك خط واضح عند تلك النخبة الإجتماعية هو قبول التعايش مع الإحتلال الذى قدم بعض الإصلاحات الإقتصادية والإدارية (الرى، تنظيم الضرائب، تحسن المواصلات، إصلاح القضاء، تنظيم الإدارة) أحسوا بفائدتها الكبيرة لهم، وبذلك قبلوا دورالشريك الأصغر فى النظام الإدارى الذى صاغه الإحتلال، والتزموا الإطار الذى حدده لنشاطهم داخل قطاع الزراعة فلا يتجاوزونه، طالما كان القطن يدر عليهم الأرباح الوفيرة، وطالما كانت بريطانيا سوقه الرئيسية.

وانعكس ذلك كله على رؤية تلك النخبة الإجتماعية للعمل الوطنى فهى ترى أن الإحتلال تم فى ظروف معينة هى ظروف الثورة (أو التمرد العسكرى) لدوافع معينة هى إقرار سلطة الخديو والحفاظ على حقوق الدائنين، وبشروط معينة هى إعادة الأمور إلى ما كانت عليه دون تغيير من وضع مصر الدولى أو مساس بالسيادة العثمانية، ومن ثم فهو لا يتسم بالدوام، وإنما هو وضع مؤقت يزول بزوال الأسباب التى دعت إليه.

فإذا كانت بريطانيا تتمسك بالبقاء فى مصر، فإن الأمر يُعدُّ خروجاً على شروط التزمتم بها أمام المجتمع الدولى، فلا بد من الرجوع إلى الدول الضامنة للفرمانات المحددة لحقوق مصر والتى ساهمت فى مؤتمر الأستانة السابق على الإحتلال، لتلعب دور الحكم بين مصر وبريطانيا فتضغط عليها للخروج من مصر. وكان هذا موقف أكثر أطراف الزعامة السياسية –المعبرة عن هذه النخبة الإجتماعية– تطرفاً، موقف الحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل ثم محمد فريد الذى نظر إلى المسألة باعتبارها قضية" لها أسانيدھا القانونية، وقضاتها الدول الكبرى المنافسة لبريطانيا.

أما المعتدلون من هذه النخبة التى تصدت لقيادة العمل الوطنى، فيرون أن المسألة ذات طبيعة ثنائية لا دولية، وأنها تحل باتفاق بين لمصريين والإنجليز، فيضمن المصريون لهم مصالحهم ويسمحون لهم بالدفاع عنها ويحصلون مقابل ذلك – تدرجياً– على نصيب أوفر فى إدارة أمور بلادهم وسواء كنا بصدد المتطرفين أو المعتدلين، فإن الفريقين لم يفكرا فى إستقلال وطنى تام، وإنما تصور كل منهما الإستقلال إستقلالاً ذاتياً متفاوت الدرجة. فهو عند المتطرفين إستقلال ذاتى كامل فى ظل السيادة العثمانية الإسمية كما حددته الفرمانات التى حصلت عليها مصر زمن محمد على وإسماعيل. وهو عند المعتدلين إستقلال ذاتى يتدرج نحو الإستقلال الذاتى الكامل ولكن تحت جناح الحماية البريطانية أى مع الإعتراف لبريطانيا بحق تواجد عسكرى معين على أرض مصر لحماية مصالحها الإمبراطورية، يتم الإتفاق على مدها وحدوده فى معاهدة ترم بين الطرفين.

ومع وقوع الحرب العالمية الأولى حدثت متغيرات هامة أثرت على خيارات النخبة الإجتماعية التى تزعمت العمل السياسى الوطنى، فقد تمت تصفية المتطرفين بالقمع تارة ومن خلال ما أسفرت عنه الحرب من هزيمة الدولة العثمانية التى ربط الحزب الوطنى نفسه بها، فأنتهى بذلك –من الناحية الفعلية– دوره السياسى، وتحول شباب الحزب إلى العنف من خلال الجمعيات السرية وأسلوب الإغتيال، ولم يبق على ساحة العمل السياسى عملياً إلا جناح المعتدلين من نخبة البورجوازية المصرية.

من تلك التغيرات أيضاً ما أصاب مصالح البورجوازية المصرية فى الصميم، مثل: إستنزاف الإقتصاد المصرى وطاقة العمل، وتحقيق التبعية النقدية بربط الجنيه المصرى بالجنيه الإسترلينى وما ترتب عليه من تضخم، وإعادة صياغة السياسة الزراعية بشكل أضر بمصالح كبار المزارعين، وفرض الأحكام العرفية، ثم وضع مشروع برونيت لإقامة نظام إدارى جديد لمرحلة ما بعد الحرب يكرس الحماية التى فرضت على مصر عند بدايتها، ويجعل صناعة القرار شركة متوازنة بين المصريين والأجانب ومن ثم يؤكد ويقنن صيغة التبعية، ويجعل أمل الحصول على الإستقلال الذاتى سبباً صورة من الصور– حلماً بعيد المنال. ومن ثم كان تحرك الزعامة السياسية للجناح المعتدل (الذى بقى على الساحة السياسية) من البورجوازية المصرية للسعى من أجل إحباط محاولة تقنين التبعية الكاملة التى يرمى إليها مشروع برونيت، وتحقيق درجة من الإستقلال الذاتى بقدر ما تسمح به معطيات ظروف الحرب. ومن ثم كانت فكرة تشكيل "وفد" يتجه إلى بريطانيا لتحديد العلاقة بينها وبين مصر فى إطار يسمح للمصريين بإدارة أمورهم بأنفسهم تحت مسمى "الإستقلال".

ويتجلى ذلك بوضوح عند النظر إلى الخط السياسى الذى سلكه الوفد منذ مقابلة 13 نوفمبر 1918 حتى نهاية ثورة 1919 بصور تصريح 28 فبراير 1922 وإعلان دستور 1923. فهم يركنون إلى الإعتدال، فلا يفكرون فى حشد الجماهير وتنظيم حركتها من أجل النضال الوطنى، وإنما يتجهون مباشرة إلى المندوب السامى (ممثلاً لبريطانيا) ويعتمدون أسلوب الحوار ويعترفون بداية (مقابلة 13 نوفمبر) بحقوق بريطانيا فى مصر. ونظرة إلى صيغة التوكيل الشهير توضح تمسكهم بالعمل السلمى وفى إطار الشرعية للسعى من أجل تحقيق الإستقلال (دون تحديد لدرجته) ثم لم تضاف عبارة الإستقلال التام إلا بضغط كبير من شباب الحزب الوطنى. حتى إذا فشلت المساعي فى التوجه إلى بريطانيا، كان التفكير فى التوجه إلى المحفل الدولى (مؤتمر الصلح) عود لفكرة دولية القضية التى داعبت خيال الحزب الوطنى من قبل، ثم أخيراً الحرص على عدم إتباع العنف وترك "الوفد المصرى" يعمل فى هدوء، ويتجلى ذلك فى زجر عبدالعزيز فهمى للطلاب الذين عرضوا عليه فكرة الإضراب عشية القبض على زعماء الوفد، حتى لا يزيدوا الأمور تعقيداً ويتركوا للقيادة فرصة العمل بهدوء.

ولكن حركة الجماهير المصرية (من الفلاحين والعمال والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى) تجاوزت هذه القيادة الحذرة المترددة التى تريد استقلالاً لا يعرضها للمغامرة بمصالحها أو المقامرة بها، فكانت أحداث مارس 1919، وتفجر الثورة، التى كانت أول ثورة شعبية تلقائية مصرية، عبرت فيها الجماهير المصرية عن رفضها للظلم الإجتماعى والسيطرة الأجنبية معاً، وتجلت ذلك فى الهجوم على قصور كبار الملاك حتى من كان منهم من أعضاء الوفد، وتحطيم مراكز

الشرطة باعتبارها رمزا لعسف السلطة وقمعها للجماهير، وإقتلاع السكك الحديدية، ومهاجمة الجنود الإنجليز وقتلهم. كان سخط الشعب المتراكم ينتظر أن يجذب القادة المعتدلون - الذين لهم تاريخ طويل من التعاون مع الإنجليز - حلا لمعاناة الشعب من السيطرة الأجنبية والظلم الإجتماعي، فإذا ببريطانيا تنفي أولئك الزعماء المعتدلين، ويصبح الشعب في موقف يدفعه إلى الثورة بلا توجيه أو قيادة.

وقد جاءت الثورة مفاجئة لتلك النخبة الإجتماعية التي تصدت لقيادة العمل السياسي، فيبدي محمد فريد (من منفاه) الدهشة الشديدة لما حدث ولا يصدق في بداية الأمر، أما سعد زغول فيكتب (من منفاه بمالطا) مدينا الحوادث واصفا من شاركوا فيها بالإجرام، موضحا خطرها على جهود الوفد السياسية، وتجلي فزع الأعيان من الثورة في تشكيل "لجان تهدئة الخواطر" لكبح جماح الثوار، والتتصل مما حدث و المطالبة باتخاذ إجراءات حاسمة لوضع حد للثورة (مقابلة 16 مارس مع الجنرال كلايتون ومقابلة 26 مارس مع اللنبي التي طالب فيها وفد من الأعيان بينهم ممثلين للوفد المصري وضع حد للحوادث)، ثم صدور المرسوم السلطاني (10 يونيو) بتشكيل محاكم فورية لمحاكمة رجال الشرطة الذين تعاونوا مع الثوار، وأخيرا تلك الإدارات التي شكلتها العناصر المحلية من البورجوازية للحفاظ على الممتلكات وأرواح الأجانب ... وأرواحهم هم أيضا، والتي عرفت باسم "الجمهوريات" (زفتى، قليوب، وغيرهما)، والتي كان هدفها إيجاد إدارة بديلة للسلطة تعمل على تفرغ سخط الجماهير إلى حين تكشف الموقف. كذلك كان لأحداث الثورة وما صاحبها من إعتداء الجماهير على ممتلكات كبار الملاك أثرا واضحا في موقف غالبية أعضاء الوفد في باريس من حيث التلهف في التوصل إلى إتفاق مع الإنجليز وخاصة أن ما كان معروضا عليهم هو صيغة الإستقلال الذاتي التي كانوا يطمحون إليها قبل الحرب وبعدها.

أما سعد زغول المعروف بإعتداله وارتباطه بالتعاونين مع الإحتلال (والوحيد الذي أشاد به كرومر في حفل وداعه)، فسرعان ما أدرك إمكانية الإستفادة بحركة الجماهير كأداة ضغط للتوصل إلى أفضل صيغ الإستقلال المتاحة بما لا يخرج عن الإستقلال الذاتي الكامل وتنظيم العلاقة مع إنجلترا من خلال معاهدة تضمن لبريطانيا مصالحها المالية والإستراتيجية في مصر، ومن هنا كان التنسيق مع لجنة الوفد المركزية بالقاهرة (وخاصة عبدالرحمن فهمي) لإبقاء جذوة الثورة مشتعلة من خلال العمل السري لإرهاب دعاة التوصل إلى إتفاق باستبعاد الوفد وكذلك تنظيم المظاهرات والحملات الصحفية (التي لعبت دورا هاما في رسم صورة معينة لسعد زغول كزعيم وطني متشدد حريص على مصالح وحقوق الأمة، وهي صورة إستثمرها سعد زغول فيما بعد إستثمارا جيدا). ومن هنا -أيضا- كان إحساس سعد زغول بالمسئولية نحو الأمة وإتجاهه إلى التشدد النسبي وإنفراده باتخاذ القرار بحجة تفويض الأمة له، وإصراره على الرجوع إلى الأمة، وكذلك كان تأرجحه بين القبول بما هو معروض على الوفد ورفضه حرصا على شعبيته، ثم تأثره بالإستقبال الشعبي الحافل عند العودة إلى مصر ففضل الحرص على هذا الرصيد الشعبي وإقتعال مواقف خلافية حول تشكيل وفد التفاوض رغم إتفاقه على الأسس التي يقوم عليها التفاوض بما لا يخرج عن صيغة الإستقلال الذاتي.

وكان طبيعيا أن يؤدي ذلك إلى إنقسام الوفد (قيادة العمل السياسي للبورجوازية المصرية)، فالخلاف الذي يثيره سعد يؤخر موعد الحصول على الصيغة الإستقلالية التي يتلهفون عليها، ويزيد من غليان الجماهير، في الوقت الذي يعلم الجميع أن سعدا لا يستطيع أن يقدم بديلا، وليس على إستعداد لتحويل سخط الجماهير إلى عمل ثوري منظم يتخذ طابع المقاومة المسلحة إذ لم يكن بحكم تكوينه وإنتمائه الإجتماعي قادرا على تقديم مثل هذا البديل. وهكذا كانت إستقالة معظم أعضاء الوفد ثم تشكيل حزب الأحرار الدستوريين عودة إلى قيادة النخبة (صاحبة المصالح الحقيقية) ومحاولة للتخلص من قيادة الفرد التي تعوق فرصة الحصول على الإستقلال الذاتي، وتعجز عن طرح خط سياسي بديل لتحقيق الإستقلال الوطني.

وترجع "الكارزما" التي تمتع بها سعد زغول باشا - في رأينا - إلى الصورة التي رسمتها له الصحافة الوفدية في أذهان الجماهير، صورة الزعيم المتشدد الحريص على حقوق الأمة، والتي عمقها سعد زغول بقدراته الخاصة الخطابية وخاصة قدرته على التأثير على سامعيه بفضل تمرسه الطويل بالعمل السياسي، وفهمه العميق لنفسية الجماهير بحكم إتصاله بمختلف طبقات الشعب من الريف إلى الحضر، من أروقة الأزهر إلى مقاهي القاهرة، إلى صالونات الطبقة الأرستقراطية، فكان أقدر رجال النخبة السياسية فهما للجماهير وتعبيرا عن آمالها.

وقبل الحرب الأولى كتب سعد زغول بمذكراته ما يعبر عن هذا الفهم، وما يفسر أسلوبه في الخطاب السياسي في ظل ثورة 1919، إذ قال أن الأعيان لا يتحركون إلا إذا مست مصالحهم، والعامّة (العمال والحرفيين و الفلاحين) لا يتحركون إلا إذا مست عقيدتهم. ولما كانت "الوطنية" هي العقيدة التي ربطت جماهير ثورة 1919 فقد نجح سعد زغول في اللعب بمشاعر الجماهير مستخدما الوطنية لحشد الجماهير وراء فكرة رئاسته لوفد التفاوض، متخذا من الطعن في "وطنية" خصومه سلاحا ماضيا ضدهم.

ولكن المأزق الذي وقع فيه الوفد عجزه عن تقديم مشروع وطني متكامل للإستقلال يحقق آمال الجماهير التي إنتفت حول سعد زغول في التخلص من السيطرة الأجنبية وفي حياة أفضل تحقق قدرا معقولا من العدالة الإجتماعية. وكذلك عجزه عن تعبئة وتنظيم الجماهير لخدمة النضال الوطني مكثفيا بأسلوب الإثارة وتنظيم المظاهرات من وقت لآخر كلما دعت الحاجة لذلك. ولعل ذلك يرجع إلى غياب الأيدولوجية التي تقدم رؤية متكاملة لمشروع وطني للإستقلال والنهضة، وهو ما شاركت فيه النخبة السياسية الإجتماعية التي قادت العمل الوطني بنفس الدرجة ولنفس الأسباب.

وهكذا وجد الوفد بزعامة سعد زغلول نفسه في مأزق حرج عندما أدان تصريح 28 فبراير ودستور 1923، فالأول "نكبة وطنية" والآخر وضعته "لجنة الأشقياء"، ثم إضطر لدخول الإنتخابات التي أجريت على أساس الدستور ويشارك في نظام الحكم الذي وافق على تصريح 28 فبراير، لأن ليس ثمة تناقض بين ما كان يسعى إليه سعد زغلول في 13 نوفمبر 1918 وما تحقق في 28 فبراير 1922، وكان رفض المشاركة في العمل السياسي في ظل دستور 1923 يعنى إنهاء الدور السياسي للوفد. ومن هنا كان ذلك الموقف الإيجابي للزعيم.

على أن طموح النخبة السياسية للبورجوازية المصرية لم يتجاوز صيغة الإستقلال الذاتى الكامل مع تنظيم العلاقة مع بريطانيا على أساس تعاهدى يعترف لبريطانيا بمصالحها الإستراتيجية في مصر، ويعتمد أسلوب التفاوض وليس النضال الشعبى سبيلا لتحقيق هذه الغاية، يستوى في ذلك حزب الأغلبية (الوفد)، وأحزاب الأقلية، وعندما وصلت تلك النخبة إلى تحقيق هذه الصيغة في معاهدة 1936 عدتها "معاهدة الشرف والإستقلال"، فقد كان هذا غاية ما تسعى إليه تلك النخبة التى تريد أن تتاح لها فرصة إدارة أمور بلادها دون أن تعرض مصالحها الذاتية للخطر من خلال إتخاذ مواقف أكثر راديكالية، فهم كبار منتجى القطن فى مجتمع تلعب الزراعة الدور الرئيسى فيه، وترتبط إقتصاده روابط التبعية بالسوق الرأسمالية العالمية ويرتبط نقده (الجنية المصرى) بروابط التبعية بالجنية الإسترليني فارتضت لنفسها دور الشريك للمصالح الأجنبية فى المجال الإقتصادى، وإن كانت تنطلع إلى توسيع المساحة المتاحة لها للحركة على الصعيدين الإقتصادى والسياسى، ومن ثم كانت تقبل بمبدأ التدرج فى الحصول على الإستقلال الوطنى.

وعندما قامت أزمة الحرب العالمية الثانية أثبتت معطياتها عجز قيادة النخبة السياسية الإجتماعية عن تحقيق آمال الجماهير فى تحقيق الإستقلال الوطنى التام وحل المسألة الإجتماعية، وفشلها فى تقديم مشروع سياسى يحقق ذلك، ومن ثم كان البحث عن قيادة جديدة تحقق آمال الجماهير التى عبرت عنها منذ مارس 1919.